ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

عنوان البحث

تحويل العدالة في عصر الذكاء الاصطناعي

Transforming justice in the Age of Artificial Intelligence

م.م عذراء علي حسن

M.M. Athraa Ali Hassan

athraa-jabbar90@uomunstansiriyah.edu.iq

كلية القانون / جامعة المصطفى العالمية

تاريخ استلام البحث: 22 / 7 / 2025 **تاريخ قبول البحث: 10 / 9 / 2025**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملخص

يهدف البحث الى وصف القضايا الخاصة بإجراءات القانونية في نظام المحاكم العراقية بعد دخول الانترنت أذ اصبح اجراء التباليغ الكترونيا بعد ان كانت طريقة بطيئة وتستأخر حسم القضايا بصورة اقل وقت وكذلك في اصدار القرارات القضائية وسير المرافعات في تشكيل جلسة المرافعة ولاسيما بعد ادخال برنامج امكان الاستماع الى شهادة الشهود عن بعد اذ يعتبر نقلة في كل المجالات ومنها القانون فهو وسيلة كاستخدام التقنيات الرقمية في بيانات اطراف و تسليط الضوء على تقنيات الذكاء الاصطناعي وكيف ستساهم في سيادة القانون، والبحث عن سبل تجاوز التحديات القانونية التي يثيرها استخدام الذكاء الاصطناعي من قبيل اتخاذ الروبوتات قرارات قانونية بدال من البشر، بشكل يحقق الفعالية والحفاظ على حقوق الأفراد ونتيجة البحث تحليل المستندات بدقة وسرعة وتسريع الإجراءات القانونية.

الكلمات المفتاحية: التباليغ الالكترونية، القانون والذكاء الاصطناعي، البيانات الالكترونية، القضاء، تعجيل الإجراءات

Abstract

The rapid advancement of artificial intelligence al is reshaping various sectors including the justice system all has the potential to enhance judicial processes by improving efficiency, reducing biases and increasing access to legal services. Automated decision-making، predictive analytics، and AI-driven legal research are revolutionizing how cases are handled. However، the integration of AI in justice also raises ethical and legal concerns، such as transparency، accountability، and the risk of reinforcing existing biases. To ensure a fair and just system، it is essential to develop clear regulations، ethical guidelines، and human oversight mechanisms. The future of justice in the AI era depends on balancing technological innovation with fundamental legal principles.

Keyword: electronic exaggeration, the law and artificial intelligence. electronic data, judiciary, expedite procedures.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة

بعد التطورات التي حصلت في ميدان الذكاء الاصطناعي نتيجة تطور التكنلوجيا أذ يمثل تحدي جديد للقانون في نواحي عدة ودوره في حماية الحقوق والحريات فالقوانين المدنية في جميع دول العالم تعترف بوجود نوعين من الشخصية القانونية الشخصية القانونية للشخص الطبيعي والشخصية القانونية الاعتبارية أو الشخصية المعنوية بينما الذكاء الاصطناعي يمكن أن يقال عنه أنه يتمتع بالشخصية الافتراضية اذ يتمتع الذكاء الاصطناعي بعدة خصائص منها قدرته على الادراك والتعلم والفهم من التجارب السابقة واستخدام الخبرات القديمة مع غياب المعلومة الكاملة فقد يشكل الذكاء الاصطناعي المدخل الرئيسي للوصول إلى العدالة الدستورية من خلال توفير أفضل الطرق للوصول إلى القضاء عبر تحسين إمكانية الوصول للمعلومة القانونية والقضائية وتحليل مختلف الوقائع الخاصة بالقضية وفهم أعمق لها وسعيا من التشريعات الحديثة لتقليص المسافات وسرعة الإجراءات والفصل وعصرنة العدالة تم الاعتماد المحادثات الافتراضية لسماع الشهود أو في مرحلة التحقيق أو في المحكمة ومن ابرز ما اعتمدته المحاكم العراقية اجراء التباليغ عن طريق ارشفتها الكترونيا وتسجيل محاضر جلسات المرافعة عن طريق الحواسيب وطباعتها وتحديد مواعيد المرافعة وجميع الطلبات التي تقدم للمحاكم من عقود زواج أو حجج شرعية أو قسامات شرعية أو قرارات محكمة التمييز وجميع القوانين وسرعة الوصول اليها و سهولة الاستخدام .

يهدف البحث الى بيان مدى تأثير التكنولوجيا في مجال القانون بعد التطور التكنلوجي ووصول العقل البشري الى ابتكار ذكاء يحاكي ذكائه ساعد على تطوير ظروف المعيشة من خلال قدرته على الفهم والتعلم والاستنباط والاستنتاج واتخاذ قراراته بكل حرية والمساعدة في عديد من المهام الروتينية التي يقوم بها المحامون كمراجعة العقود والبحث في السوابق القضائية وتحليل النصوص القانونية وكذلك توفير الوقت وتقليل التكاليف وزيادة الدقة مع وضع معايير أخلاقية لاستخدامه.

وبناءاً على ماورد أعلاه سيكون بحثنا مؤلفا من مبحثين:

يتناول المبحث الأول لبيان الذكاء الاصطناعي والقانون وطبيعته والمبحث الثاني لبيان دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الدستورية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المبحث الأول: الذكاء الاصطناعي والقانون artificial intelligence and law

بعد التطور الحاصل في عصر الرقمنة وبالأخص في القانون او التقاضي لبيان الحقيقة وله دور بحماية الحقوق والحريات على مجموعة من المجالات، يعرف الذكاء الاصطناعي بكونه قدرة الأجهزة والبرامج على اتخاذ القرارات بناء على الخوارزميات المبرمجة لذلك الغرض، ومع التطور الهائل للذكاء الاصطناعي أصبح الحديث عن سبل لتوسيع استخدامات الذكاء الاصطناعي في مجال القانون، وتجنب الاستخدامات العشوائية له، بشكل يجعل من الذكاء الاصطناعي يراعي الظروف الواقعية وامتلاكه القدرة على الاستجابة السريعة بشكل مرن يراعي فيها التغيرات المفاجئة، وبالتالي خلق قواعد قانونية دقيقة و يعني الذكاء الاصطناعي قدرة الروبوتات لأكثر حداثة وتطورا على اتخاذ القرارات وفقا للصيغ والخوارزميات[1] التي تحاكي الظروف التي يوجهونها خاصة في المجال القانوني الذي هو ما أن سيادة القانون تقتضي من الجميع التقييد بالقانون احتراما لمبدأ سيادة الدستور، فإن هذه السيادة أصبحت تشكل نقطة بحث مع تطور استخدامات الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، بحيث أصبح الحديث عن مدى قدرة وتدريب الذكاء الاصطناعي على احترام مبدأ سيادة الدستور، واحترام تدرج القواعد القانونية التي تشكل محور اساسيا ويعرف الذكاء الاصطناعي فن أختراع الآلات التي تستطيع تحقيق عمليات تتطلب الذكاء الاصطناعي وهو فرع علوم الحاسوب المهتم بأتمتة السلوك الإنساني والتي تقوم بأعمال يقوم بها الانسان وبصورة افضل اذ يستطيع تعلم جميع اللغات وإنجاز مهام فعلية بطريقة تماثل أسلوب البشر كأستخدام الصور واشكال ادراكية وخزن الخبرات المتراكمة حيث اصبح الذكاء الاصطناعي قفزة نوعية للعلوم النظرية والتطبيقية استطاع نقل ويحاكي القدرات الذهنية البشرية وانماط عملها في عمليات الادراك بواسطة تقنيات وبرامج تتسم بالتنوع والابتكار المستمر .

(1) فوزي غروس، الذكاء الاصطناعي والقانون، المجلة المغربية لتاريخ القانون، عدد خاص3، 2003، ص5.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المطلب الاول: طبيعة الذكاء الاصطناعي the nature of artificial intelligence

نظرا لأهمية الذكاء الاصطناعي في وقتنا الراهن فإنه تم البحث عن امكانية استغلال هذه الثورة التكنولوجية في مجال القانون؛ إلا أنه انقسمت الآراء حول استخداماته، وهذا ما دفع الباحثين والفقهاء إلى التفكير والنقاش حول منح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية، اتجاه رافض الاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية، فالقوانين المدنية في جميع دول العالم تعترف بوجود نوعين من الشخصية القانونية، الشخصية القانونية للشخص الطبيعي، والشخصية القانونية الاعتبارية أو الشخصية المعنوية، بينما الذكاء الاصطناعي يمكن أن يقال عنه أنه يتمتع بالشخصية الافتراضية؛ القانون المدني منذ وجوده يعترف بوجود نوعين من الشخصية القانونية، فكيف له اليوم أن يعترف بوجود شخصية افتراضية.

إن القوانين الكونية التقليدية لم تعرف قبل وجود شخصية افتراضية لتعترف لها بالطبيعة القانونية وبالتالي الاعتراف بالشخصية الافتراضية لها، ذلك أن القواعد القانونية الحالية التي تساعد الباحث القانوني على الرؤية الحقيقية للأشخاص الافتراضين خاصة الذكية منها والتي غزت العالم اليوم فهي أشخاص جديدة التي يعرفها واضع القوانين [1] وكل المعلومات والخوارزميات والتقنيات والبيانات كلها معلومات منحها له الأنسان تنقصه فيه المبادرة وردود الفعل من جانب الذكاء الاصطناعي.

وتفسيرا لذلك، فإن منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي تقتضي الاعتراف له بالشخصية الافتراضية وبالعديد من الحقوق المقررة للأشخاص المعترف لهم بالشخصية القانونية وذلك لعدة أسباب منها ان مفهوم الشخصية لاتقتصر على الشخص الطبيعي فقط فعلى الصعيد القانوني تمنح الشخصية القانونية للأشخاص الاعتبارية وهي ليست ببشر مما يدل أن مفهوم الشخص لاينبغي الخلط بين مصطلح الشخص ومصطلح الانسان لانهما ليسا مترادفين ويرى البعض أن الشخصية القانونية لا تقتصر على الإرادة والادراك لكن بعد التطور الكبير لتقنيات الذكاء ووعي هذه التقنيات جعلها قادرة على أتخاذ القرارات دون تدخل البشر وهذا كله يقتضي منحها الشخصية القانونية لحماية المجتمع لاسيما وان لحقها وجود مادي ملموس ووجود عقلي وذهني لايمكن تجاهله.

---

(1) أحمد حمدي سعد أحمد، الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي، "التكييف الشرعي والقانوني للمستجدات المعاصرة وأثره في تحقيق الأمن المجتمعي"، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الرابع، الجزء الثالث، المؤتمر العلمي الدلي الرابع، المنعقد بكلية الشريعة والقانون بطانطا، المنعقد من 11 إلى 12 أغسطس 2021، ص249.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ان وجود تقنيات الذكاء الاصطناعي في حياتنا اليومية أصبحت الحاجة الضرورية لمنح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي وهو ماعملت به محكمة النقد الفرنسية والاتحاد الأوربي

الا أن هناك صعوبة تطبيق احكام الشخصية القانونية المقررة للشخص الطبيعي او المعنوي عليه وهو الامر الذي جعل البعض ينادي بوضع مصطلح الشخصية الافتراضية للذكاء الاصطناعي لانها تمثل افتراضا قانونيا ناشئا من الضرورات العملية والواقعية بينما ينشأ مصطلح الشخصية الالكترونية من الاعتبارات التقنية فقط فأن منح الشخصية القانونية على بعض تقنيات الذكاء والتي تتميز بقدراتها الفائقة بالتصرفات التي يقوم بها الشخص الطبيعي .

والاتجاه الرافض لمنح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي لابد من وجود إرادة وهذا غير ممكن كما لم تصل الى درجة التطور الذي يجعلها تتحمل المسؤولية الكاملة عن اعمالها والقول بمنح الشخصية القانونية يعني الاعتراف بالحقوق المقررة لصاحب الشخصية القانونية كالاهلية والعمل والمواطنة والزواج وهذه الحقوق يصعب الاعتراف بها لأشخاص الذكاء الاصطناعي وهذه الصعوبات ترجع لعدم اعتراف التشريعات بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي ويرى أنصار هذا الاتجاه بخصوص الملكية الفكرية لايمكن للذكاء التمتع بالحقوق الناشئة عنها لأنها تحتاج الى الوعي لاستحقاقها وحمايتها وهذه الأمور لاتتقرر الا للبشر ومهما بلغت التقنيات أستقلاليتها لاتصل الى ابتكار الانسان وابداعه الا ان هذا لا يعني انكار بالاهلية الوظيفية التي تسمح بأبرام الصفقات واستخدامها بالشركات المؤهلة فنيا ولها القدرة المالية على تحمل التبعات الفنية والمالية الناشئة عن الذكاء الاصطناعي .

المطلب الثاني: التحليل القانوني legal analysis يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل النصوص القانونية بشكل دقيق وواضح، بحيث يتم تفكيك هذه النصوص بغرض تحليل هيكلة محتواها والغرض المتوخى منها وتحديد المفاهيم المستخدمة بشكل دقيق بعيداً عن غموض فيها، وقد يشمل التحليل القانوني تحليل النصوص الدستورية والنصوص القانونية التي قد يتم استغلالها في قضية معينة وتحديد التأثيرات المحتملة لها على حقوق الافراد، لذا يتعين قراءة النصوص القانونية بتأن لفهم النص القانوني وفهم مفاهيمه القانونية يمكن القول، أن تحليل النصوص القانونية يشكل أداة رئيسة لفهم النصوص القانونية والغرض منها والحفاظ على حقوق الأفراد من أي مساس للقانون.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المبحث الثاني: اهداف الذكاء الاصطناعي ودوره لتحقيق العدالة الدستورية

The objectives of artificial intelligence and its role in promoting justice

يهدف علم الذكاء الاصطناعي تفسير النص ومعالجة المعلومات بطريقة مشابهة التي يعتمدها الانسان، لذا سيكون المطلب الأول مخصص لبيان هدف الذكاء الاصطناعي وخصائصه اما المطلب الثاني سنبين دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الدستورية.

المطلب الاول

أولا: هدف علم الذكاء الاصطناعي the objective of artificial intelligence

يهدف علم الذكاء الاصطناعي إلى فهم طبيعة الذكاء الإنساني عن طريق عمل برامج للحاسب الآلي قادرة على محاكاة السلوك الإنساني تتسم بالذكاء. وتعني قدرة برنامج الحاسب على حل مسألة ما أو اتخاذ قرار في موقف فقد أصبح للذكاء الاصطناعي دور في ابرام العقود الذكية والتي تكون على شكل كود رقمي التي يؤديها طرفي العقد والالتزامات كما يتميز بالدقة والسرعة في مراجعة العقود أكثر من البشر اذ يعتمد الطرق الجديدة لبرمجة الأنظمة المحاسبية لتطوير عناصر ذكاء الانسان [1].

ويكمن الهدف منه في تفسير النص عندما يتعلق بنشاط البناء او وظيفة الهدف من خلال حل المشكلات التي تخص مشكلات التصميم والتخطيط والتشخيص ويمكن القول ان للذكاء الاصطناعي عدة اهداف أهمها هي تمكين من معالجة المعلومات بشكل أقرب طريقة الانسان في حل المسائل وفهم ماهية الذكاء البشري عن طريق الدماغ أذ يستخدم الخبراء النظم الخبيرة كالبرمجة ونمط التعرف على الكلام حيث بلغت مستوى نضج في السنوات الأخيرة قد تصل الى مستوى أداء مماثل للإنسان كالطب والعلوم وهندسة المعرفة لها أداء عالي في حل المشاكل [2].

ثانيا: خصائص الذكاء الاصطناعي characteristics of artificial intelligence

سنركز في هذه الفقرة على الحديث عن خصائص الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني من أجل الاستخدام الامثل لهذه التقنية، وعليه ينبغي التعرف على الخصائص التي تميزه في هذا المجال أنه يهدف

(1) ياسين سعد غالب، تحليل وتصميم نظم المعلومات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،2000، ص95-96.

(2) النجار فايز جمعة نظم المعلومات الإدارية منظور اداري، طبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن،2010، ص170.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

لحماية حقوق وحريات الأفراد، غير أنه على الرغم من فوائد استخداماته إلا أنه يجب التعامل بحذر معه تحقيقًا للأمن القانوني [1].

ومن بين خصائصه نذكر:

الدقة والسلامة:

يجب أن تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي آمنة ودقيقة عند ارتباطها بمجال القانون لأنها مجال حساس يهدف للحفاظ على حقوق الافراد من المساس بها، لذا يفترض أن تكون نتائج تحليله دقيقة ومفهومة وواضحة.

التحليل القانوني:

يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل النصوص القانونية بشكل دقيق وواضح، بحيث يتم تفكيك هذه النصوص بغرض تحليل هيكلة محتواها والغرض المتوخى منها وتحديد المفاهيم المستخدمة بشكل دقيق بلا غموض فيها. تحليل النصوص الدستورية والنصوص القانونية التي قد يتم استغلالها في قضية معينة وتحديد التأثيرات المحتملة لها على حقوق الافراد، لذا يتعين قراءة النصوص القانونية بتأن لفهم النص القانوني وفهم مفاهيمه القانونية.

يمكن القول، أن تحليل النصوص القانونية يشكل أداة رئيسة لفهم النصوص القانونية والغرض منها والحفاظ على حقوق الأفراد من أي مساس.

(1) مطاي عبد القادر، تحديات ومتطلبات استخدام الذكاء الاصطناعي في التطبيقات الحديثة لعمليات أدارة المعرفة في منظمات الاعمال، الملتقى الوطني العاشر حول أنظمة المعلومات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي ودورها في صنع قرارات المؤسسة الاقتصادية، جامعة سكيكدة، الجزائر، ص4.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التنبؤ بالنتائج:

يمكن استغلال الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالنتائج من خلال الاعتماد عليه لتحليل البيانات والمعطيات المستخدمة سابقا في قضية معينة كما أن للذكاء الاصطناعي دور مهم في تحديد السوابق القضائية ذات الصلة بنص قانوني معين.

ذلك أن السوابق القضائية قد تكمن في فهم حكم قضائي سابق تم تطبيقه بتفسير معين من قبل القاضي، بحيث سيتمكن هنا الذكاء الاصطناعي من تحليل المعلومات من خلال البيانات النصية التي يتوفر عليها الذكاء الاصطناعي من جل تحسين جودتها، فالذكاء الاصطناعي يتعلق بالقدرة على التفكير الفائق وتحليل البيانات بشكل معين أو وظيفة معينة والقدرة على تقديم المعلومة لإسناد القرارات الإدارية وتمييز الأهمية النسبية لعناصر الحالات المعروضة والتعامل مع المواقف الغامضة مع غياب المعلومة والقدرة على التصور والابداع وادراك الأمور المرئية واستنباط الحلول والقابلية بخزن جميع الحلول الممكنة [1]. والقابلية للتعامل مع المعلومات الناقصة لايجاد الحلول ان كانت معلومات غير متوفرة مما يؤدي الى استنتاجات اقل جدارة وتختار أحيانا طريقة معينة للحل واحتمالية تغييرها اذا اتضح عدم سرعة حله.

(1) عائشة يحيى شفقة الحماية القانونية للمنصات الناشئة على برنامج الذكاء الاصطناعي، بحث لنيل الماجستير في القانون الخاص، جامعة الامارات العربية المتحدة، 2021، ص10.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المطلب الثاني: دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الدستورية

The role of artificial intelligence to enhance constitutional justice

يلعب الذكاء الاصطناعي دورا هاما في تعزيز الوصول للعدالة الدستورية من خلال تجويد مجموعة من الطرق التي تمكننا من الوصول للعدالة بشكل يضمن الحقوق والحريات، فقد يشكل الذكاء الاصطناعي المدخل الرئيسي للوصول إلى العدالة الدستورية، كما أن تعزيز الوصول للعدالة يحتاج بالضرورة لوجود تشخيص قانوني دقيق للنصوص القانونية ضمان احترام تطبيق القوانين باستخدام الذكاء الاصطناعي.

الذكاء الاصطناعي يهدف من خلال استخدامه في مجال القانون إلى تجويد مجموعة من الطرق التي تمكننا من الوصول للعدالة بشكل يصون الحقوق والحريات، فقد يشكل الذكاء الاصطناعي المدخل الرئيسي للوصول إلى العدالة الدستورية من خلال توفير أفضل الطرق للوصول إلى القضاء عبر تحسين إمكانية الوصول للمعلومة القانونية والقضائية باستخدام الروبوتات القانونية التي ستساعد المواطنين من الولوج الدقيق للقوانين و سرعة التعامل مع القضية، ذلك أنه من شأن الروبوتات أن تمنح المعلومة القانونية للمواطنين بشكل دقيق وسريع وتحليل مختلف الوقائع الخاصة بالقضية وفهم أعمق لها.

يتم استخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات القانونية من أجل منح الإنسان استشارة قانونية وتحليل قانوني دقيق يساعد في حل القضايا بأسرع وقت وذلك ضمانا لحماية حقوق وحريات الأفراد، فالذكاء الاصطناعي يحاكي الذكاء البشري، عطاء المعلومات بدقة أنه أسرع من الإنسان في اتخاذ القرارات.

إن استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال القانون الذي يهتم بحماية الحقوق والحريات، فإنه يستدعي تأمين مزيدا من الضمانات القانونية والدستورية حفاظا على حقوقهم من الانتهاك.

العدالة الدستورية الهدف منها حماية القوانين والتشريعات التي تخالف الدستور حيث يتوخى منها سيادة واستغراق التشريع الدستوري باعتباره عنصرا من عناصر شيوع الثقة في المجتمع فمن خلال استخدام الذكاء الاصطناعي لحماية العدالة الدستورية قد يشكل وسيلة فعالة لتطويره وسهولة الولوج والفهم والاستيعاب للقاعدة القانونية

وفي نفس الصدد يمكن القول أن استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال القانون يمكن أن يخلق نوعا من الأمن القانوني كون الذكاء الاصطناعي من شأنه أن يخلق نوعا من الاستقرار للقواعد القانونية، هكذا يتبين

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أن برمجته على قواعد قانونية معينة قد يقضي في حالة وجود قواعد قانونية متناقضة أو مكررة يمكن للذكاء الاصطناعي أن يتعرف على هذا التناقض وعدم الانسجام بين القواعد القانونية وينبه مستعمليه له .يمكن استغلال الذكاء الاصطناعي في ضمان حماية الحقوق والحريات من خلال المساهمة في سن تشريعات تبعث على اطمئنان تتسم بالوضوح في قواعدها تفاديا إصدار تشريعات مضطربة والتمكين القانوني من الاختلالات والعيوب التشريعية، وذلك من خلال استغلال الذكاء الاصطناعي في سن تشريعات تتسم بالوضوح في قواعدها وتفاديا إصدار تشريعات مخالفة للدستور، فهو يساهم في توفير الوقت والجهد. مع ظهور الذكاء الاصطناعي أصبحنا نتحدث عن العدالة الكمية التي تهدف لتوحيد مهام القانون ومراجعة القوانين والقيام بالبحث القانوني، من أجل تجويد إنتاجية العاملين في المجال القانوني.

ولعل أبرز رهان للوصول للعدالة الدستورية هو إمكانية الدفع بعدم الدستورية، بحيث قد يشكل الذكاء الاصطناعي أداة فعالة للبحث والتدقيق في النصوص القانونية المعروضة عليه فيقوم بتكييف تلك النصوص مع وقائع القضية، فيقوم بتنزيل وقائع القضية مع المقتضيات الدستورية وتخويله إمكانية تحليل رسم منهجية لعمل الذكاء الاصطناعي بشكل يمنح إمكانية تبنى الرقابة الدستورية وتفعيل المجال التشريعي وترشيده، فالدولة القانونية يحكمها مبدأ سمو الدستور، والذكاء الاصطناعي ذكاء مبرمج وفق خوارزميات معينة، من شأنها التعرف على القواعد والنصوص القانونية المخالفة للدستور بشكل أسرع وفي وقت إخراجها إلى حيز التنفيذ، وكذلك التقليل من إهدار أقل، مما قد يجعلنا هنا ال نهدر زمن إصدار القوانين والحقوق والحريات بحيث يصل الذكاء الاصطناعي للنتائج بأقل وقت ممكن غير أنه وتفعيل لمبدا استقلال القضاء فإن الذكاء الاصطناعي ستقتصر مهمته على تنبيه القاضي الدستوري لوجود إخلال بالدستورية في القضية المعروضة عليه، ويقوم برسم منهجية عمله والطرق التي سيسلكها القاضي الدستوري للتحقق من النتائج التي وصل إليها الذكاء الاصطناعي .وفي الأخير، وبما أن القاضي الدستوري هو المختص بإصدار قرار عدم الدستورية فإنه يكون صاحب الاختصاص في صياغة تطبيق القوانين أو عدم صياغة تطبيق القوانين غير الدستورية.

اما الوصف القانوني يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل النصوص القانونية والقرارات القضائية من أجل توفير نتائج دقيق وسريعة والقيام بتحليل شامل وموضوعي بناء على معايير محددة سلفا، فالذكاء

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الاصطناعي مبرمج على استنتاج القرارات، وبالتالي العمل على تطوير الذكاء الاصطناعي بما يخدم سمو القواعد الدستورية وحمايتها من خرق قاعدة قانونية مخالفة له.

يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال التشخيص القانوني من خلال تدريبه على القيام بتحليل البيانات القانونية وتقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات القانونية، عن طريق تطوير الحواسيب والروبوتات على بعض الخوارزميات القانونية، التي ستساعد الذكاء الاصطناعي على التفكير المنطقي القانوني.

تساهم فكرة التشخيص القانوني من قبل الذكاء الاصطناعي في تحسين دقة التحليل القانوني، بحيث تستخدم هذه الآلية في مجال القانون الجنائي، من خلال تحليل مختلف الأدلة الموجودة لدى عناصر الشرطة، بحيث يمكن الذكاء الاصطناعي من فهم البيانات بشكل أكثر دقة وعلى نطاق واسع وأكثر شمولية.

كما يمكن أن تستخدم كذلك في المجال العقاري بناء على الاعتماد على طرق وقواعد لتحليل العقود والوثائق العقارية.يقوم الذكاء الاصطناعي بدور المساعد في تحقيق العدالة التنبؤية التي تقوم باقتراح الأحكام والعقوبات، ومساعدة المشرع أو السلطة التنظيمية التحقق من اتساق القوانين والمراسيم، ومساعدة المتقاضي تقديم المعلومات عن الحقوق والواجبات القانون بدوره خصص مجموعة من أدوات الذكاء الاصطناعي في مساعدته للوصول للعدالة الدستورية وبالتالي من الضروري إجراء تجارب يتحاور فيها خبراء القانون مع علوم الكومبيوتر للوصول إلى النتائج المتوخاة من استخدامات الذكاء الاصطناعي في مجال القانون وتأسيسا على ذلك، فإن التطور الهائل للتكنولوجيا الحديثة أظهر لنا وجود مجموعة من الاختلال والثغرات التي تشهدها التكنولوجيا خاصة

فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي الذي أبان عن مجموعة من الاختلالات التي تمس الأمن الشخصي للفرد المستعمل لهذه التقنية أو المتصفح للمواقع، حيث أن هذه التقنية تقوم بحفظ المعلومات المتعلقة بمستعملها، فكيف السبيل لحماية المعطيات الخاصة في ظل هذه الثورة الرابعة، حيث أنها تحاكي الذكاء غير أن الذكاء الاصطناعي هو ذكاء من صنع الإنسان لكنه متفوق عليه من ناحية السرعة والدقة في إعطاء المعلومات، غير أنه مجرد ذكاء اصطناعي يجيب على ما يطلب منه وفي حدود المطلوب

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وليس ذكيا بما فيه الكفاية للتعامل مع ذكاء الإنسان، فكيف سيتعامل مع المعلومات التي من شأنها المساس بحقوق الأفراد وحرياتهم؟ وكيف سيتعامل مع المعلومات المطلوبة منه والتي تكون في باطنها غير قانونية؟

وأثناء حديثنا مع الذكاء الاصطناعي حول إمكانية تقديمه لنا معلومات شخصية عن أشخاص معينين، فإنه أجاب بعدم قدرته على مدنا بهذه المعلومات، سواء معلومات متعلقة بالحساب الشخصي في مواقع التواصل الاجتماعي أو أي معلومة أخرى فإنه تم برمجة الذكاء الاصطناعي على إتباع مجموعة من القواعد الواضحة لحماية الحقوق والحريات من المساس بها عن طريق استغلال الذكاء الاصطناعي لأغراض غير قانونية، إذن يمكن القول أن الذكاء الاصطناعي مبرمج على السلوكيات الجيدة في حالة تم انتهاك حق الخصوصية فإن للفرد إمكانية اللجوء للقضاء من أجل حماية هذا الحق الذي تكفله له الدساتير والتشريعات والاتفاقيات الكونية، ذلك أن الحماية القانونية تكون أكثر فاعلية سواء ضد الأفراد الذين ينتهكون هذا الحق أو ضد الفرد المستعمل للذكاء الاصطناعي، فقد رأينا سابقا أن الذكاء الاصطناعي يملك الإرادة بل يقوم بإعطاء المعلومات التي تطلب منه من قبل الأفراد فهو مجرد تقنية في التطور الحاصل بفعل التكنولوجيا أصبح يهدد المعطيات الشخصية بحيث بمجرد ضغطة زر يتم حفظ بعد المعلومات في قاعدة البيانات، ومع تطور تقنية تعقب الهواتف بدون إذن صاحبها أصبح بإمكان أي شخص تسجيل المكالمات وهذا يراعي خصوصية المكالمات الهاتفية، وأيضا الهوية البيوميترية التي اعتمدتها الدول، والتي أصبحت تستعمل في جميع تحركات الحامل لها وبالتالي معرفة جميع تحركات الشخص ومكان تواجده، ناهيك عن الرحلات الجوية حيث أن الشخص بمجرد دخوله للدولة المستقبلة تحفظ المعطيات المتعلقة بذلك الشخص مع التطور الهائل للذكاء الاصطناعي فإنه أصبح يشكل تهديدا للمعطيات الشخصية إذ قد يتم استخدمها بشكل غير قانوني، فقد أظهرت الدراسات الحديثة أن الذكاء الاصطناعي قادر على استنساخ المعلومات والبيانات الشخصية فإن حماية المعطيات الشخصية من اختراق الذكاء الاصطناعي يستدعى ضرورة اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي من شأنها الحد أو على الأقل التقليل من مخاطر الذكاء الاصطناعي.

هل توجد المسؤولية لمستعمل الذكاء الاصطناعي الذي ينتفع أو يستعمل هذه التقنيات برابطة عقدية بينه وبين المالك، سواء كانت على شكل عقد إيجار أو كانت عارية استعمال المستعمل نتيجة ضرر الذكاء الاصطناعي بصورة كلية، إذا كان فعله أو سوء استعماله للتقنية هو الذي يحدثه، ويحدث هذا الضرر إذا أساء المنتفع او المستعمل استعمال التقنية مثال لو وجه السيارة ذاتية القيادة الى منطقة معينة واتجهت في

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

اتجاه مخالف مما أدى الى حدوث حادث مروري او في حالة مخالفة الارشادات المرورية واحيانا تكون نتيجة تحمل المنتفع نتيجة الضرر هو اشتراط المالك على المنتفع بأن يقوم بأجراء صيانة للنظام الذكي كضرورة اجراء فحص السيارة بعد ان تسير مسافة معينة مما يترتب على عدم اتباع الاشتراط تحمل للمسؤولية [1].

ولا يمنع اتفاق المالك مع المنتفع بإعفائه من أي رجوع عليه بالمسؤولية من قبل المضرور حتى ان كان المالك اهمل أو قصر في أحداث الخطأ فيما لو تم الاتفاق على الاعفاء من المسؤولية تترتب أثار سلبية أهمها زيادة المخاطر في تصنيع الذكاء الاصطناعي لعدم اكتراث ببذل العناية المطلوبة واذا كان الخطأ من قبل المالك وجبت المسؤولية عليه على أساس المسؤولية عن العمل غير المشروع كما لو لم يتدخل في الحالات التي تستوجب عليه التدخل او عدم قيامه بأعمال الصيانة اذ يعتبر الذكاء الاصطناعي أحد علوم الحاسب الحديثة تبحث عن استنتاجات متشابهة لتلك الأسباب التي تنسب لذكاء الانسان [2].

الخاتمة Conclusion

ختاما، يمكن القول إن الذكاء الاصطناعي يمثل ثورة حقيقية في مجال الروبوتات نظرا لتنوع استخداماته في جميع المجالات، ومراعاة لهذا التطور ومواكبة له كان البد من البحث في إمكانية استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال القانون والمرتبط بحريات الأقراد وحماية حقوقهم وحرياتهم. تهدف الدراسة للبحث عن طرق تطوير استخدامات الذكاء الاصطناعي في مجال القانون، بهدف رسم قاعدة قانونية تستجيب للظروف وتكون قابلة لمواكبة التغيرات ولها القدرة

لاستجابة ظروف الزمان، بحيث تكون القوانين مرنة، وخلق إطار قانوني ينظم الذكاء الاصطناعي، بحيث يكون الهدف منه تعزيز القدرات والمساهمات البشرية في مجال القانون الذي هو محل الدراسة .

وبالتالي، الحديث عن إمكانية وجود المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي، لذا لابد من برمجة الذكاء الاصطناعي على احترام جميع القوانين واللوائح التي تهدف إلى حماية حقوق وحريات الأفراد ولا يخلو من

---

(1) حامد احمد السودي الدرعي، المسؤولية المدنية عن حوادث المركبات ذاتية القيادة، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية القانون جامعة الامارات العربية المتحدة، سنة 2019، ص31.

(2) عبد المجيد قتيبة مازن، استخدامات الذكاء الاصطناعي في تطبيقات الهندسة الكهربائية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الاكاديمية العربية، الدنمارك، 2009، ص17.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التحديات ومنها التحيز الخوارزمي ومسؤولية اتخاذ القرار وهو ما يستدعي وجود تشريعات واضحة تنظم استخدام هذه التقنيات ضمن أطر قانونية تضمن العدالة .

النتائج

لقد توصلت في نهاية البحث الى عدة نتائج وهي كالاتي:

1- منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي اجل تعزيز المسؤولية القانونية على مستخدميه وتعزيز الوصول للعدالة.

2- وضع قاعدة قانونية تحكم قواعد استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال القانون. وتوفير خدمات قانونية .

3- ضرورة مراقبة مدى أمن الذكاء الاصطناعي على المعلومات الشخصية للمستعملين، وضمان حياده وغياب التميز أذ يشكل تحدي قانوني وأخلاقي ويطرح أشكالات قانونية تتعلق بسرية المعلومات.

التوصيات

استناداً الى ما تم التوصل اليه في هذا البحث حول الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني أوصي بما يلي:

1- العمل على انشاء قوانين خاصة بالذكاء الاصطناعي والتقنيات الخاصة به بعد التطور التكنولوجي وبما يضمن احترام المبادئ الدستورية وسيادة القانون.

2- وضع أطار قانوني يحدد من يتحمل المسؤولية في حالة وقوع خطأ ناتج عن استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي.

3- دعم الأبحاث القانونية كالعقود الالكترونية وخصوصية البيانات والجرائم الالكترونية في ظل الذكاء الاصطناعي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المصادر

الكتب:

I- محمدي نسيم أحمد، ثورة الذكاء الجديدة كيف يغير الذكاء الاصطناعي عالم اليوم، الطبعة الاولى 2021، أدليس بلزمة للنشر والترجمة، باتنة، الجزائر.

II- احمد خالد حسن، الحق في خصوصية البيانات الشخصية بين الحماية القانونية التحديات التقنية –دراسة مقارنة– دار الكتب والدراسات العربية، طبعة 2020.

III- النجار فايز جمعة، نظم المعلومات الإدارية، منظور اداري، طبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن،2010.

IV- ياسين سعد غالب، تحليل وتصميم نظم المعلومات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

المجلات

I- فوزي غروس، الذكاء الاصطناعي والقانون، المجلة المغربية لتاريخ القانون، عدد خاص3، 2003.

الرسائل والاطاريح:

I- عائشة يحيى شفقة، الحماية القانونية للمنصات الناشئة على برنامج الذكاء الاصطناعي، بحث لنيل الماجستير في القانون الخاص، جامعة الامارات العربية المتحدة، 2021.

II- حامد احمد السودي الدرعي، المسؤولية المدنية عن حوادث المركبات ذاتية القيادة، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية القانون جامعة الامارات العربية المتحدة، سنة 2019.

III- عبد المجيد قتيبة مازن، استخدامات الذكاء الاصطناعي في تطبيقات الهندسة الكهربائية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الاكاديمية العربية، الدنمارك، 2009

الملتقيات:

I- أحمد حمدي سعد أحمد، الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي، "التكييف الشرعي والقانوني للمستجدات المعاصرة وأثره في تحقيق الأمن المجتمعي"، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الرابع، الجزء الثالث، المؤتمر العلمي الدلي الرابع، المنعقد بكلية الشريعة والقانون بطانطا، المنعقد من 11 إلى 12 أغسطس 2021.

II- مطاي عبد القادر، تحديات ومتطلبات استخدام الذكاء الاصطناعي في التطبيقات الحديثة لعمليات أدارة المعرفة في منظمات الاعمال، الملتقى الوطني العاشر حول أنظمة المعلومات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي ودورها في صنع قرارات المؤسسة الاقتصادية، جامعة سكيكدة، الجزائر.